

ديناميكية الاستثمار الاجنبي المباشر للتنمية المستدامة للمدن الجزائرية

من اعداد :

سمروود عبد القادر

طالب دكتوراه

جامعة البليدة

ديناميكية الاستثمار الاجنبي المباشر للتنمية المستدامة للمدن الجزائرية

سمروود عبد القادر

طالب دكتوراه

جامعة البليدة

الملخص :

يعتبر الاستثمار عموما والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة المحرك الاساسي للتنمية المحلية ، و بفضلله تتمكن الدولة الجزائرية على مستوى 48 ولاية من الاستفادة من خبرات ومؤهلات اليد العاملة الاجنبية النشيطة ، وبتأطير عمل المستثمر الاجنبي وتحسين مناخ الاستثمار له يساعد في العمل على توفير التنمية الاقتصادية للمدن الجزائرية ، وكذلك تفعيل استدامتها ، ورغم تنوع الاستثمار لكن يبقى للاستثمار الأجنبي المباشر تميز على الاستثمارات الأجنبية الأخرى لما يدره من عملة صعبة للدولة محل الاستثمار ، وكذلك ما يجلبه من ملكية صناعية لتلك الدولة ، بالإضافة الى المعارف والخبرات التي يكتسبها العمال المحليين الذين ينشطون في تلك الشركات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

. الكلمات المفتاحية : الاستثمار الاجنبي ، العقار الصناعي ، الشراكة ، التنمية

المستدامة ، الجزائر

Résumé:

L'investissement en général et l'investissement étranger en particulier sont le principal moteur du développement local, grâce à quoi l'État algérien dans 48 États peut tirer parti de l'expertise et des qualifications d'une main-d'œuvre étrangère active, et en encadrant le travail de l'investisseur étranger et en améliorant le climat de l'investissement, car il contribue au développement

économique des villes algériennes; Activer leur durabilité. Malgré la diversification des investissements, les investissements directs étrangers restent cependant distingués des autres investissements étrangers en raison de la monnaie forte qu'ils génèrent pour le pays dans lequel l'investissement a lieu, ainsi que de la propriété industrielle qu'ils apportent à ce pays, en plus des connaissances et de l'expérience que les travailleurs locaux acquièrent dans les entreprises attirant les investissements directs étrangers.

Mots-clés: investissement étranger, immobilier industriel, partenariat, développement durable, Algérie

المقدمة :

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل زيادة القدرات الانتاجية للبلدان المضيفة ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية ، وهو ما جعل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة محور اهتمام اغلب الحكومات وخاصة الدول النامية التي تسعى الى استقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب وتوطينهم ، وذلك من خلال سن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين ومحاولة ازالة العوائق التي تحول دون تدفقها ⁽¹⁾ حمداني محمد ، بولنوار البشير ، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحداث التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، بحث على موقع الانترنت الاتي :

- http://www.uni-djelfa.dz/revues/dirassat/index_htm_files ⁽¹⁾.

ونجد الدولة الجزائرية رغم اتساعها في حجم قارة واكتسابها للكفاءات في مختلف المجالات ولكن نظرا لسوء التسيير من جهة وهجرة الادمغة من جهة اخرى وجدت نفسها امام عجز في تحقيق التنمية المستدامة للمدن ، فكان لزاما منها ان تلجأ الى المستثمر الاجنبي لكونه يمتلك معظم براءات الاختراع التي هي بحوزة الشركات المتعددة الجنسيات .

وكل ذلك يعتمد على تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية الفاعلة والتي تقنع المستثمرين على القدوم الى الساحة الاستثمارية والا فسوف تستمر الصعوبات والمشاكل وعدم القدرة على رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما ان العالم المتعولم اليوم اصبح ساحة واحدة للتنافس على جذب الاستثمارات، يفوز بها من يؤمن ويكسب ثقة المستثمرين، (حسن كريم حمزة ،2014، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق) (2) .

ولهذا تظهر لنا الاشكالية التالية :

ما الدور الذي يؤديه المستثمر الاجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري وكيف يمكن توفير مناخ الاستثمار له ؟

وللجابة على هاته الاشكالية لقد اثرتنا تناولها من خلال مطلبين :

المطلب الاول : جوانب اهمية الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية المستدامة للجزائر

المطلب الثاني : عوامل تحقق مناخ الاستثمار للمستثمر الاجنبي

المطلب الاول : جوانب اهمية الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية المستدامة

للجزائر

ويتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر ، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ، و بهدف تحقيق عائد،(عبد الكريم بعداش ، 2008/2007 الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر ، ص 48) (3) .

و للمستثمر الاجنبي المباشر دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة للجزائر وذلك اذا وجد الظروف الملائمة التي تساعد في القيام بالنشاطات الصناعية الممكنة والمتفق عليها

من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة (الجزائر) والدولة الأجنبية التي تريد مزاولة النشاط .

الفرع الاول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وأن قرار الاستثمار في دولة معينة ينطوي على عدة محددات من حيث مدى تحقيقها أو عدم تحقيقها لأهداف وطموحات وظروف الشركات الأجنبية المستثمرة فقد تعمل هذه المحددات على التأثير على قرار الشركات الأجنبية بعدم الاستثمار في دولة معينة أو قد ينحصر تأثيرها في تخفيض حجم الاستثمار في تلك الدول.

ومن أهم محددات الاستثمار الأجنبي ما يلي (جينا جوزيف بيتيا لاقو ، 2010 ،
اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الاجانب في السودان ، بحث تكميلي مقدم الى
جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجيستر العلوم في التخطيط الانمائي ، ص(17)(4).

1- تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة ومواد وأجور نقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل عن عناصرها من الدول كلما شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة.

2- الاستقرار السياسي، إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارًا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة.

3- حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها، فالسوق الصغير قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذ كان قريبًا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

4- المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود مراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك .

5- النظام الضريبي وحجم وشكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.

6- وجود منافسة قوية للمشروعات المراد اقامتها في الدول المستثمر فيها.

7- مدى توفير الموارد البشرية وعناصر الإدارة في الدول المراد الاستثمار فيها، إلا أنه في حالة عدم توفير الإدارة في تلك الدول فإن الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج.

الفرع الثاني : دور الاستثمار الاجنبي المباشر المتوقع

تظهر اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقعة على الاقتصاد الجزائري في ثلاث حالات ترتبط بالتمويل التنموي وفي تخفيف حدة البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المحلية وفي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشقيه التجاري والرأسمالي (خزامى عبد العزيز الجندي ، 2010 ، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، ص 64) (5)

اولا : مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية من خلال المساهمة في تمويل الاستثمار التنموي وكذلك في المساهمة في الانتاج والتشغيل و سد عجز ميزان المدفوعات .

1- المساهمة في تمويل الاستثمار التنموي :يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية، أي يسهم مالياً في سد الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية .

02- المساهمة في الإنتاج والتشغيل :إن خبرة المستثمر الأجنبي في النشاط الاقتصادي ومعرفته بمجال الإدارة والإنتاج والتسويق ستجعل المستثمر أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات، ومن ثم أكثر قدرة على إيجاد فرص للشغل ، وتجدر الإشارة إلى أن

الاعتماد على مستلزمات ومتطلبات الإنتاج المحلية من الممكن أن يزيد من الإيرادات المتوقعة، أم الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة فسيؤدي إلى تخفيض المساهمة في الاقتصاد الوطني ومن ثم تكون زيادة عوائد الإنتاج ليست بذات أهمية.

3- المساهمة في سد عجز ميزان المدفوعات : إن زيادة تدفق رؤوس الأموال وزيادة رأس المال المادي سوف ينعكس بصورة إيجابية على الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات من جراء بيع

الشركات سوف ينعكس بصورة إيجابية على الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات من جراء بيع الشركات الأجنبية العملات للحصول على العملة الوطنية لتمويل مدفوعاتها المحلية ، ومن الممكن أن يزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق الوطنية ١، أو سلعاً بهدف التصدير وتوسيع السوق الخارجي وتلبية احتياجات ومتطلبات أسواق الشركاء التجاريين بهدف زيادة الإيرادات التصديرية وتحسين الميزان التجاري.

ثانياً: وأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي :

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛ المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما ي، ساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي؛
خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية؛ (خزامى عبد العزيز الجندي ، المرجع السابق ، ص 84) (6) .

- تقليل الواردات؛

- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة؛

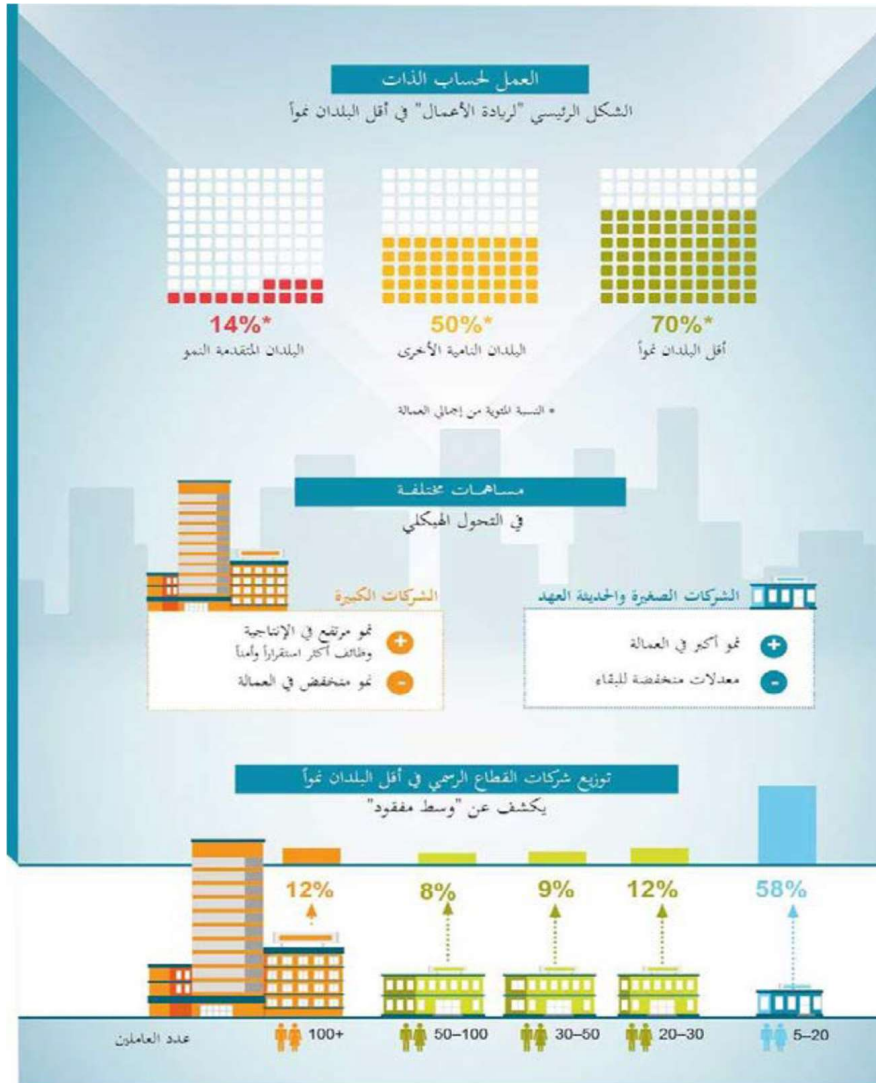
الفرع الثالث : تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر الايجابي على ريادة الاعمال و التحول الهيكلي والنمو

لقد قطع المجتمع الدولي على نفسه التزاماً بالسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ، وكرّس هذا الالتزام في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي الوقت الراهن، تسعى جهات فاعلة عديدة على وضع الاستراتيجيات والسياسات الضرورية لانتهاج هذا السبيل، بما في ذلك السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتجاهد أقل البلدان نمواً من أجل الانطلاق في مسار نحو تحقيق التنمية المستدامة تلتمس خلاله تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي كرسها وترجمتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، وبلوغ أهداف التنمية الواردة في برنامج 2020 برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد عمل اسطنبول المعتمد في عام 2011 في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وسعيًا إلى فهم وتفسير معنى هذا التوجه الاستراتيجي، والأسباب التي تجعله يقتضي إمكانية التحول الهيكلي وريادة الأعمال بالنسبة للدول المتخلفة ومنها الجزائر، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاونكتاد ، 2018، اقل البلدان نموا، تقرير ، ص 03) (7) .

وكذلك يوسع الاستثمار الاجنبي المباشر نشاط ريادة الأعمال وعلى وجه الخصوص الابتكار اصبح يشكل ويسهم بشكل حيوي في التحول الهيكلي عبر عدة طرق .فهو أولاً، آلية مهمة لتحويل الموارد الإنتاجية من الأنشطة لاقتصادية من استثمارات لبراءات اختراع و نماذج صناعية وعلامات تجارية مشهورة ذات القيمة المضافة والإنتاجية المنخفضة، إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة والإنتاجية المرتفعة، سواء في قطاعات الزراعة أو الصناعة الخدمات، وبذلك يمكن أن يتاح لنشاط ريادة الأعمال الابتكاري تقديم إسهام مباشر في التحول الهيكلي ، ويتسنى لهذا النشاط أن يكون وسيلة لتطبيق تكنولوجيات جديدة ذات أداء أفضل و/أو نشرها، وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة على الأرجح هي تحقيق تحسينات في براءات الاختراع وبالتالي تتوفر جودة ونوعية في الإنتاجية ، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاونكتاد ، المرجع السابق ، ص 13) (8) .

وبإيجاز، ومن منطلق الدور الجوهري لنشاط ريادة الأعمال في إحداث التحول الهيكلي، تصبح ريادة الأعمال التحويلية على النحو الذي ستعرف به لاحقاً أساسية وجوهرية في تحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً الجزائر 'نموذجاً' وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالدور الذي تؤديه مختلف أنواع الهيئات والمنظمات التي يحتمل أن تنهض بمهام في مجال ريادة الأعمال، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي: "ونعترف بدور القطاع الخاص، على تنوع مؤسساته الممتدة من المؤسسات المتناهية الصغر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، مروراً بالتعاونيات، وبدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية في تنفيذ الخطة الجديدة⁽¹⁰⁾ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، المرجع السابق، ص 14 (9)، وهذا مايرزاه الجدول رقم 01.

المخطط رقم 01: يوضح تطور ريادة الأعمال في الدول النامية



المصدر: الاونكتاد

فنستنتج منه ان للاستثمار الاجنبي يعمل على تمكين الدول النامية بالعمل الذاتي في المستقبل من خلال الخبرات التي تكتسبها من الاحتكاك بالدول المتقدمة .

المطلب الثاني : عوامل تحقق وتوفير مناخ الاستثمار للمستثمر الاجنبي المباشر

أطلقت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، تقريرها السنوي الـ 34 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، والذي كشف عن استمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة طفيفة بلغت 0.34% لتبلغ 31.2 مليار دولار عام 2018، مقارنة مع 31.3 مليار دولار عام 2017، وذلك بالتزامن مع تراجع جاذبية مجموعة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019 مقارنة بمؤشر العام السابق وكذلك تراجع

ترتيبها إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية ، (

الموقع الالكتروني الاتي : [\(http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-\(10\)\)](http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-(10))

وهناك عدة عوامل تعمل على تحسين جو مناخ الاعمال للمستثمر الاجنبي وتوفير له الظروف المناسبة التي تترئى له البيئة الداخلية والخارجية داخل البلد المضيف وبالتالي يباشر مهامه في احسن الظروف ، وقبل تحديد هاته العوامل نبين مفهوم مناخ الاستثمار .

الفرع الاول : تعريف مناخ الاستثمار

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة من السياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى الدولة دون الأخرى ، (جينا جوزيف بيتيا لاقو ، المرجع السابق ، ص 54) (11) . ومن أهم مقومات الاستثمار وجذبه سواء للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي توفر مناخ جاذب تمثل التشريعات والأطر الإداري جزءاً منه حيث أن عناصر المناخ لا بد لها من الانسجام والتناسق وفي هذا الصدد فإن مكونات المناخ تشمل ما يلي :

- الإطار السياسي.

- الإطار البنوي

- الإطار الاقتصادي.

- الإطار التشريعي.

الفرع الثاني : مقومات تحسين مناخ عمل المستثمر الاجنبي المباشر

هناك عدة عوامل تعمل على تحسين المناخ وتساعدة على تجسيد المشاريع على ارض الواقع وابرزها اتفاقيات التعاون الدولي وكذلك وفرة مناطق النشاط الصناعي والامن الخ .

اولا : دور الشراكة الاورومتوسطية في ترقية الاستثمار الاجنبي المباشر

وسيسمح اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بفتح السوق الجزائرية على السوق العالمية خاصة بفضل المنطقة الحرة التي تعتبر الهدف النهائي من هذا الاتفاق في آفاق 2010، وقد صادقت عليه 14 دولة أوروبية من أصل 15 المعنية بما فيها البلدان العشرة المنظمة مؤخرا للاتحاد غير معنية

بالمصادقة ولم تبق سوى هولندا ، وأول خطوة هي إعادة تأهيل المؤسسات المتواجدة وجعلها قادرة على مواجهة المؤسسات الأجنبية، وستمس العملية 900 مؤسسة وأن كانت 360 مؤسسة منها انتهت من العملية وقد خصصت 10 ملايين أورو لهذه العملية ، (حمودة محبوب، 2007، بن قانة اسماعيل ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، جامعة الجزائر ، -جامعة ورقلة، مجلة الباحث - عدد ، 05، ص 107) (12).

لكن واقع الدول الاجنبية المستثمرة في الجزائر عكس تماما مجرى هذه الاستراتيجية فحسب الاحصائيات الممثلة في الجدول 01 نجد ان قطر وتركيا فقط من يساعدان في توفير

اليد العاملة للجزائر ، اما الدول الاخرى وخاصة فرنسا نجدها قامت بعدة مشاريع ما يقارب 15 مشروع ولكن تغطية اليد العاملة قليل جدا .

الجدول رقم 01 : يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2011

وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	2.232.1	2.880	3
قطر	2	2.150.0	3.089	2
تركيا	2	1.737.3	3.342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2.659	6
فرنسا	15	376.6	1.631	13
جنوب افريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1.360	6
ميانمار	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3.858	39
الإجمالي	87	9.378	20.702	77

المصدر: نشمة ياسين، ، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان ، 2018، ص154 .

ونجد المشاريع الاستثمارية الجديدة المجسدة لعام 2017 في جزائر قليلة مقارنة بدول أخرى مثل المغرب ومصر والامارات وهذا راجع لعدة اعتبارات اهمها سوء التسيير والتفاوض مع المستثمرين الاجانب وهذا ما يعبر عنه الجدول 02 :

الجدول رقم 02 : المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة الجديدة الواردة الى الدول العربية لعام 2018

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2018				
الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19,635	10,897	44
السعودية	103	15,537	10,679	92
الإمارات	378	14,130	29,322	353
مصر	91	12,453	32,273	73
الجزائر	18	9,259	10,349	17
المغرب	71	4,485	15,351	66
العراق	11	2,851	1,673	8
البحرين	27	1,426	3,502	25
ليبيا	2	1,023	1,703	2
تونس	19	554	9,657	18
دولة قطر	42	534	3,571	39
الأردن	13	387	1,233	12
الكويت	28	341	2,467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
سوريا	2	155	369	2
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
الإجمالي	876	83,458	134,211	701

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لجاذبية الاستثمار، تقرير، ص 17 .

ونلاحظ كذلك ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير السيولة الجزائية قليل جدا مقارنة بالاستثمارات المحلية بمعنى لا يوفر لهم الدعم الكافي وهذا ما نلمسه من خلال الاحصاء الوارد في الجدول 03 :

الجدول رقم 03 : عوائد رؤوس الاموال من الاستثمارات

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالبيون دينار	%
استثمار خاص	62520	97.99	7290151	56.95
استثمار عام	1177	1.84	4319545	33.74
استثمار مختلط	107	0.17	1191137	9.31
استثمارات أجنبية	822	1	2216699	17
المجموع	63804	100	12800834	100

المصدر: ابو بكر بوسالم، بوفنش وسيلة ، التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي لتمويل التنمية المستدامة ، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة ، عدد خاص ، مجلد رقم 02 ، افريل 2018 ، افريل 2018 ، ص 242 .

استنادا الى بيانات اسواق الاستثمار الاجنبي المباشر ، والتي اعدتها الفاينشال تايمز كاحدى قواعد بيانات الاكثر شمولاً لتغطية مجمع المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة الجديدة في جميع انحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقا من عام 2003 ، (13- المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لجاذبية الاستثمار ، تقرير ، ص 17 (13) .

وعليه يمكن استخلاص مايلي :

- شهد عام 2018 قيام 103 شركات عربية بإنشاء 173 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها ، وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 26.4 مليار دولار حيث وفرت 32196 فرصة عمل جديدة .

- حسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2018 ، تصدرت سلطنة عمان قائمة الدول العربية باستحواذها على 58.4% من اجمالي الاستثمارات تلتها مصر بحصة 16.3/ ثم السعودية بنسبة 10.9%

- حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2018 تصدرت الامارات بحصة بلغت 73% من الاجمالي تلتها الكويت بحصة 10.2/ ثم السعودية 10% .

يعد قطاع العقارات الاهم في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2018 حيث حظى باستثمارات بلغت قيمتها 16.9 مليار دولار وبحصة تبلغ نحو 63.9% من اجمالي تكلفة المشاريع تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بقيمة 3.3 مليارات دولار وبحصة 12.6% ثم قطاع الغذاء والتبغ بقيمة 2.5 مليار دولار وبحصة 9.3% ثم قطاع الطاقة البديلة في المرتبة الرابعة بقيمة 591 مليون دولار .

ثانيا : وفرة مناطق النشاط الصناعي جوهر اتمام الصفقة الاستثمارية الاجنبية

المباشرة

مناطق النشاط الصناعي هي الفضاءات الصناعية التي يتم إنجازها من قبل الجماعات المحلية ، البلديات والولايات ، تبدو الثغرات جليا في عدم وضوح هذه المساحات التي تبقى بعيدة عن المواصفات وأدنى المقاييس الخاصة بقنوات المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه والكهرباء والطرق، والأهم من ذلك تحويل مساحات عديدة لصالح مشاريع

إنجاز سكنات وعقارات تجارية، وقد عرفت مناطق عديدة تأخرا كبيرا لاسيما تلك التي أقامت البلديات قبل صدور القانون الخاص بالتوجيهات العقارية، ويكمن التأخر في عملية نقل هذه المناطق للوكالات العقارية المؤهلة على الرغم من دفع المستحقات من قبل المستثمرين (بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، المرجع السابق، ص 1) (14).

وفي الجانب الفني دائما وتحديدا بالنسبة لمسح الأراضي، فإن السلطات المحلية لا تتوافر على هيئة مسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية، وباستثناء الأراضي التابعة للخواص فإن الأراضي الأخرى تبقى طبيعتها وملكيته مجهولة، وغالبا ما تمنح لمقاولين ومستثمرين بدون سندات إثبات، الأمر الذي يؤدي إلى نزاعات بظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، ذلك أن إجراءات الإستثمار غالبا ما تص طدم بإشكالية التوقيع، (محمد حجري، 2012، اشكاليات العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات العدد، 16، ص 327، <http://elwahat.univ-ghardaia.dz>) (15).

ومع الكم الهائل من القوانين والتشريعات إلا أن ذلك لم يؤد إلى ما كان مرجوا منه، حيث يظل مشكل العقار عاملا في عدم استقرار المستثمرين، وعلى سبيل المثال طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار إستغلال العقار الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك الوحيد قد يطول أحيانا لمدة سنة، (محمد حجري، المرجع السابق، ص 326) (16).

ولكن رغم ذلك تجد بمقتضى الأمر الرئاسي 01/03 المؤرخ في 20/08/2000، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، إذ تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص

الاستثمار في الجزائر، (بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، المرجع السابق، ص 107)
(17).

الفرع الثالث : العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية من خلال نظرية الموقع الجديدة

ان نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر تنوعت و تطورت عبر الزمن، نتناول أكثرها شيوعا و تداولا في الأدب الاقتصادي بصفة مختصرة، مركزا على العناصر الأساسية لكل نظرية، متجنبنا التفاصيل الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها في المصادر الأصلية لها و المخصصة لهذا الشأن، (الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 82) (18) .

و يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاث مجموعات هي:

-النظريات القائمة على هيكل السوق،

-النظريات القائمة على المنظمة المؤسسة و الحماية،

-النظريات التجميعية أو التركيبية.

ولقد قام كل من Simmonds و Robock بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث
عرض النظرية :

وقاما باضافة عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، و تم
تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات كما هو موضح في الجدول 03 :

- العوامل الشرطية

- العوامل الدافعة

- العوامل الحاكمة

الجدول رقم 03: العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ – خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة ، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية الإنتاجية ... الخ.
ب – الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل و مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ... الخ.
ج – العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، و المعلومات، و البضائع، و الأفراد، التجارة الدولية ... الخ.
العوامل الدافعة	. أمثلة
أ – الخصائص المميزة للشركة	. مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية و حجم الشركة
ب – المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات والأخطار التجارية ... الخ
العوامل الحاكمة	أمثلة

أ – الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التعيين و سياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ
ب – الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
ج – العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة...

المصدر- عبد الكريم بعداش ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد
الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير،الجزائر، ص 95 .

خاتمة:

لقد توصلت الى انه للاستثمار الاجنبي المباشر اهمية بالغة في تحقيق التنمية
المستدامة للجزائر لكونها دولة نامية وتبحث الى الخروج من هاته الدائرة التي اثقلت كاهلها
من خلال النقص في كامل المجالات ، ويتم تجسيد ذلك من خلال تجسيد نظرية الموقع
الجديدة التي جاء بها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين بالإضافة الى مراجعة النظام
الضريبي و اعادة النظر في إجراءات اعادة التصنيع من خلال :

وضع نظام عملي لتسيير المناطق الصناعية العاملة (منتدى رؤساء المؤسسات ،
2015، من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري ، ، مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات ،
(ص14) (19) .

- تعاني المناطق الصناعية الحالية من شبه إهمال، فهي لا تقدم أيا من الخدمات المنتظرة منها لأسباب عديدة ، ورغم العديد من المحاولات التي بادرت بها السلطات العمومية قصد إحيائها، لاتزال في الواقع العملي، مهملة و تفتقد إلى الوسائل الحقيقية (القانونية و المالية)، التي تسهل التسيير اليومي للمؤسسات الموجودة بها، و لا حتى لتكون قاعدة سياسية فعالة للتوسع الصناعي.

- يطرح تسيير المناطق الصناعية العديد من المشاكل و النقائص الحادة، يذكر منها:

➤ عدم وضوح حدود المناطق الصناعية. فهي تتعرض باستمرار للاجتياح من طرف البناء الفوضوي و التجارة غير الرسمية، مع تحويل القطع والوعاءات إلى نشاطات لا علاقة لها بالصناعة.

➤ انتشار سلوكات المضاربة من قبل متعاملين ترقوين يتعاملون بطريقة فضة. -عدم توفر هياكل تسيير المصالح المشتركة الأساسية: الماء، الكهرباء، الطرق، شبكات الصرف و التطهير، الإنارة، الأمن.. إلخ. و غالبا ما تكون الخدمات المقدمة في هذه المجالات معيبة.

- عدم القدرة على مواجهة مشاكل بيئية مثل تلك المترتبة عن الرمي العشوائي للفضلات أو الوسائل الصناعية.

أخذا بعين الاعتبار لهذه الوضعية، يوصي منتدى رؤساء المؤسسات باعتماد فكرة التسيير

المشترك للمناطق الصناعية، بمنح القطاع الخاص إمكانية التدخل في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، مما سيضع حداً ، و ينهي نقص فعالية التسيير الحالي. و بما أن شركات تسيير المناطق الصناعية هي شركات بالأسهم، فإن فتح رأسمال تلك الشركات للقطاع الخاص الوطني ستكون فرصة سانحة لبناء شراكة قوية بين القطاعين لفائدة الاقتصاد الوطني .

و لقد ارتأيت ان اوصي بهذه التوصيات :

التوصيات :

- البحث عن مصادر لتمويل الاستثمارات وتلبية احتياجات الاستثمار عن طريق الجهاز المصرفي المحلي
- العمل على حسن التفاوض من خلال تدريب الميسرين والخبراء الجزائريين حتى يتمكنوا من اقناع الدول الاجنبية البارزة في التصنيع من التموقع في الجزائر .
- وضع بنود تخدم المصلحة الجزائرية اكثر عند تجسيد المشروع الاستثماري . -
- اصلاح سوق العمل وتنظيمه للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة بحيث يتم توفير فرص عمل بالقطاع الخاص وجذب الداخلين إلى سوق العمل بعيداً عن مؤسسات القطاع العام .
- تطوير العمل المؤسسي والتنظيمي للاستثمار بهدف وضع رؤية موحدة لسياسة الاستثمار وخلق تناسق بين العقلية الإدارية الحالية وتوجهات اقتصاد السوق.
- القيام بوضع سياسة دائمة محددة الأهداف و انتقائية في مجال الاستثمار الخارجي بالجزائر، و ذلك بعد تقييم الحاجيات في مجال الاستثمارات الخارجية الضرورية في كل واحد من قطاعات النشاط الاقتصادية الكبرى ، ولا يمكن النظر إلى المستثمرين الأجانب بنظرة واحدة من قطاع نشاط لآخر ذلك أن الحاجة تختلف فيها إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا و البراعة والتنظيم، كما أن الحساسية و الطابع الاستراتيجي يختلفان كذلك تبعاً لما إذا تعلّق الأمر بقطاعات مثل البنوك و بعض الخدمات المالية، و الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلخ ..أو بقطاعات مثل الصناعة أو التحويل الميكانيكي و المعدني مثلاً. و حسب الحالة، فإن السياسة الواجب اعتمادها انتقائية بالضرورة .
- واعمالاً على تعزيز الأمن العقاري، وتحسين الملكية العقارية، والرفع من قيمتها الاقتصادية والائتمانية، فإنه يتعين العمل على مضاعفة الجهود، من أجل الرفع من وتيرة التحفيز العقاري، في أفق تعميمه على كافة التراب الوطني، كما ينبغي استثمار

التكنولوجيا الرقمية، التي يشهدها عالم اليوم، في مجال ضبط البنية العقارية، وتأمين استقرارها وتداولها .

المراجع :

01- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لجاذبية الاستثمار ، تقرير .

02- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاونكتاد ، اقل البلدان نموا ، تقرير ، 2018 ، بحث

03- منشور على الانترنت ، تاريخ الاطلاع 26/11/2019 الموقع الالكتروني الاتي :
(<http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report->

04- جينا جوزيف بيتيا لاقو ، اثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الاجانب في السودان ، بحث تكميلي مقدم الى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط الانمائي .
05- حسن كريم حمزة ، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق ، العدد الثالث والعشرون ، 2014 .

06- بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2007، 2008 .
07- خزامي عبد العزيز الجندي ، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2010 ، ص 643-06- نشمة ياسين . ، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان ، 2018

08- حمداني محمد ، بولنوار البشير ، واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة واحداث التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، بحث K تاريخ الاطلاع 25/11/2019 ، موقع الانترنت الاتي :
http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_html_files-

09- بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، جامعة الجزائر ، -جامعة ورقلة، مجلة الباحث – عدد ، 2007/05
10 - محمد حجاري ، اشكاليات العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها علي الاستثمار بالجزائر، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات العدد ، 16، 2012 .

11- منتدى رؤساء المؤسسات ، من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري | مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات | جوان 2015 .